الأمم المتحدة

A/57/462

الجمعية العامة

Distr.: General
10 October 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون

البند ٧٦ من جدول الأعمال

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

تقرير الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى*

المقرر: السيد هانز **براتسكار** (النرويج)

موجز

يصف تقرير الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى هذا أنشطة الفريق خلال عام ٢٠٠٢ ويقدم عرضا مفصلا للحالة المالية الراهنة للوكالة. وقد اعتمد الفريق العامل التقرير بالإجماع في جلسته ١٢٦ المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وعلى غرار التقارير السابقة، يختتم هذا التقرير بعدد من الملاحظات الختامية الموجهة إلى جميع الدول الأعضاء.

* وفقا للفقرة ١، الجزء جيم من قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٥٤، يقدم هذا التقرير في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بعد أن اعتمده أعضاء الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

311002 311002 02-63149 (A)
0263149

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١-٣	٣
منشأ الفريق العامل ومعلومات أساسية عنه	١-٣	٣
ثانيا - أنشطة الفريق العامل خلال عام ٢٠٠٢	٤-٥	٣
ثالثا - الحالة المالية للوكالة	٦-١٢	٣
رابعا - ملاحظات ختامية	١٣-٢١	٦

أولا – مقدمة

منشأ الفريق العامل ومعلومات أساسية عنه

١ – أنشئ الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦٥٦ (د-٢٥) المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠، لدراسة جميع جوانب تمويل الوكالة. وفي ذلك القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الفريق العامل أن يساعد الأمين العام والمفوض العام للأونروا في التوصل إلى حلول للمشاكل الناشئة عن الأزمة المالية للوكالة.

٢ – ونظرت الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والعشرين وجميع الدورات التي تلتها، في التقارير التي قدمها إليها الفريق العامل[١] (وكان آخرها الوثيقة A/55/456) واتخذت قرارات أثنت فيها على جهود الفريق العامل وطلبت إليه أن يواصلها لسنة أخرى (وكان آخر هذه القرارات القرار ٥٥/١٢٤)[٢].

٣ – ويتألف الفريق العامل من ممثلي تركيا، وترينيداد وتوباغو، وغانا، وفرنسا، ولبنان، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. ورئيس الفريق العامل هو السيد محمد أو. بامير (تركيا).

ثانيا – أنشطة الفريق العامل خلال عام ٢٠٠٢

٤ – تابع أعضاء الفريق العامل بقلق طوال السنة الصعوبات التي واجهتها الوكالة، وبخاصة الحالة المالية الخطيرة التي ظلت تواجهها. وعقد الفريق العامل اجتماعين في ٢٧ أيلول/سبتمبر و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ للنظر في تطورات الحالة المالية للوكالة في الآونة الأخيرة وإعداد تقريره إلى الجمعية العامة. واعتمد الفريق تقريره في جلسته المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

٥ – وفي جلسة غير رسمية عقدت في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، استمع الفريق العامل إلى المفوض العام للأونروا الذي قدم تقريرا عن آخر تطورات الحالة المالية للوكالة. وتناول الفريق العامل تقرير المفوض العام بمزيد من البحث في جلسته ١٢٦ المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (انظر الجزء الثالث أدناه).

ثالثا – الحالة المالية للوكالة

٦ – واجهت الأونروا أزمة مالية خطيرة في عام ٢٠٠١، خُففت وطأتها فيما بعد بزيادة تبرعات الجهات المانحة وكذلك بتدابير خفض التكاليف التي مكنتها من أن تنهي العام برأس

مال متداول إيجابي لأول مرة في عشر سنوات. وفي عام ٢٠٠١ بلغت إيرادات الأونروا ٣٠٢,٩ مليون دولار، منها ٢٨٠,٨ مليون دولار (٢٥٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٠) للجزء النقدي من الميزانية العادية و ٢٢,١ مليون دولار للجزء العيني (١٤,٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٠). وجاءت هذه المبالغ مقابل ميزانية عادية قدرها ٣١٠,٤ مليون دولار، يمثل مبلغ ٢٨٩,٧ مليون دولار منها الجزء النقدي ومبلغ ٢٠,٧ مليون دولار الجزء العيني، مما أسفر عن عجز قدره ٨,٩ مليون دولار في الميزانية النقدية التي أقرتها الجمعية العامة (٢٨٩,٧ مليون دولار مطروحاً منه ٢٨٠,٨ مليون دولار). وعلاوة على ذلك فقد كان هناك عجز قدره ٣٦,٨ مليون دولار في ميزانية المشاريع لعام ٢٠٠١.

٧ - وفيما يتعلق بالمبالغ النقدية، أنهت الوكالة عام ٢٠٠١ بدون أي رصيد نقدي في صندوقها العام. أما المبلغ النقدي البالغ قدره ٤٦,٣ مليون دولار، الوارد في البيان المالي للوكالة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠١، فهو مساهمات مخصصة لأنشطة الميزانية غير العادية، أي المشاريع ونداءات الطوارئ وأما رأس المال المتداول للوكالة، الذي استُنفد كليا في عام ١٩٩٩ وبلغ فيه العجز ٤,٩ مليون دولار، بنهاية عام ٢٠٠٠، فقد أعيد بناؤه إلى أن بلغ ٨,٥ مليون دولار بنهاية عام ٢٠٠١. وهذا المستوى من احتياطي رأس المال المتداول يقل كثيرا عن مستوى الحد الأدنى وهو ٢٨ مليون دولار، الذي يمثل متوسط نفقات شهرية، منه ١٧ مليون دولار لمرتبات موظفي الوكالة في المنطقة والبالغ عددهم ٠٠٠ ٢٣.

٨ - وأدت حالات العجز في التمويل التي تكررت في السنوات الأخيرة إلى إضعاف المركز النقدي للأونروا بشدة، كما يتضح من المبلغ الذي كان تحت تصرفها والذي يمكنها استخدامه لتلبية الالتزامات. بيد أنه، في نهاية عام ٢٠٠٠، كان لا يزال هناك تبرعات معلقة أعلن عنها ولكن لم يجر تسديدها بمبلغ ٢٣,٤ مليون دولار للميزانية العادية، وقد فرض عبء إضافي على المركز النقدي للأونروا بسبب عدم سداد بعض المبالغ المستحقة للوكالة، وهي ٢٣،٠ مليون دولار دفعتها الأونروا كضريبة قيمة مضافة وحان أجل سدادها من قبل السلطة الفلسطينية. وبلغ مجموع رسوم الموانئ المستحقة ٧,٥ مليون دولار. وموقف الوكالة هو أن التزام دفع رسوم الميناء والرسوم المتصلة بها يظل على عاتق إسرائيل بموجب أحكام اتفاق كومي - ميتشيلمور. ولا يزال هناك عجز قدره ٥,١ مليون دولار في الحساب الذي أنشئ لتمويل تكاليف نقل مقر الوكالة من فيينا إلى غزة وعمان. وقد تم النقل عام ١٩٩٦، إلا أن الميزانية المخصصة له لا تزال تواجه العجز وتعين تغطية التكاليف على أساس مؤقت من حسابات أخرى.

٩ - وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، واستنادا إلى التبرعات المعلنة المؤكدة والإيرادات الأخرى، واجهت الوكالة احتمال حدوث ثغرة في تمويل ميزانيتها النقدية العادية لعام ٢٠٠٢ تبلغ ١٦,٧ مليون دولار. ويتوقع في عام ٢٠٠٢ أن تبلغ الإيرادات ٢٧٩,٣ مليون دولار (منها ٢٧١,٣ مليون دولار من إيرادات المساهمات، و ٢ مليون دولار من إيرادات الفائدة و ٦ ملايين دولار من مكاسب أسعار الصرف)، وذلك مقابل نفقات نقدية منقحة تبلغ ٢٩٦,٠ مليون دولار. وفي اجتماع غير رسمي للجهات المانحة للوكالة وسلطات البلدان المضيفة للاجئين عقد في عمان يومي ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أعادت الأونروا الإعراب عن الأمل في أن يتم تمويل ميزانية عام ٢٠٠٢ تمويلا كاملا، مما يوفر اعتمادا إضافيا لإعادة بناء رأس المال المتداول للوكالة ويسمح بزيادة متواضعة في مرتبات موظفي الوكالة في المنطقة البالغ عددهم ٠٠٠ ٢٣ وهي زيادة ضرورية لتقليل التدهور المستمر في قدرة الأونروا على المنافسة في التوظيف في عملياتها الميدانية الخمس. وعلاوة على ذلك، لم يرد من الإيرادات من المساهمات المتوقعة للميزانية العادية لعام ٢٠٠٢ والبالغة ٢٧١,٣ مليون دولار، سوى ١٨٩,٨ مليون دولار بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وظل مبلغ ٨١,٥ مليون دولار معلقا.

١٠ - وقد استجابت الجهات المانحة الرئيسية مرارا وبسخاء خلال السنوات الأخيرة للنداءات الخاصة التي وجهها الأمين العام والمفوض العام من أجل تمويل الميزانية العادية للأونروا وميزانية مشاريعها. وبذل المفوض العام وزملاؤه جهودا مضنية مرة أخرى في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ لإبقاء الجهات المانحة على علم بالحالة من خلال مشاطرتها التقارير المالية الفصلية وعقد مشاورات منتظمة معها ومع السلطات المضيفة. وفي الوقت ذاته واصلت الوكالة محاولة اجتذاب تدفقات أموال موثوقة ومستدامة حتى لا يجري الارتكان إلى هذه التدابير المؤقتة في تلبية الاحتياجات الجارية والمتنامية للتمويل. وفي هذا الصدد، وجهت الأونروا نداء إلى الجهات المانحة لدفع تبرعاتها المعلنة في وقت مبكر من السنة التقويمية أو سنة الميزانية، ولكفالة دفع التبرعات المعلنة في حينها.

١١ - وبينما رحب الفريق العامل بدعم الجهات المانحة لنداءات الطوارئ الصادرة عن الوكالة لتقديم المساعدة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة عقب اندلاع النزاع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ظل قلقا إزاء العجز المتزايد في تمويل نداءاتها في ٢٠٠١-٢٠٠٢. ومقابل ما مجموعه ١١٦,٣ مليون دولار وهو المبلغ المطلوب لنداءات الطوارئ خلال عام ٢٠٠١، لم تتلق الوكالة سوى ٨٧,٥ مليون دولار من التبرعات المعلنة. وظل زهاء ١٠ ملايين دولار من مجموع التبرعات المعلنة معلقا. ومقابل ما مجموعه ١٧٢,٩ مليون دولار وهو المبلغ المطلوب لنداءات الطوارئ خلال عام ٢٠٠٣، لم تتلق الوكالة سوى ٨٧,٥

مليون دولار من التبرعات المعلنة. وظل زهاء ٤٠,٦ مليون دولار من مجموع التبرعات المعلنة معلقا. وقد حث الفريق العامل الجهات المانحة على زيادة مساهماتها لنداءات الوكالة في عام ٢٠٠٢، وعلى تسديد المساهمات المعلقة لنداءات كل من عام ٢٠٠١ وعام ٢٠٠٢. وقد أثر القصور في المساهمات الخاصة بنداءات الطوارئ تأثيرا خطيرا في قدرة الوكالة على طلب السلع الغذائية الأساسية اللازمة، مما أخر عدة عمليات مقررة لتوزيع الغذاء في حالات الطوارئ في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأدت الحالة الحرجة التي يتعرض لها الرصيد النقدي للوكالة وعدم كفاية رأس المال المتداول إلى منع الوكالة من تقديم أموال أخرى لتلبية هذه الاحتياجات ريثما تتلقى مساهمات الجهات المانحة لتمويل هذه الأنشطة.

١٢ - وقد وافقت الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين على احتياجات ميزانية الأونروا لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، التي تقدر بمبلغ ٧٩١,٧ مليون دولار. ومن اعتماد السنتين البالغ قدره ٧٩١,٧ مليون دولار، يخصص مبلغ ٣٨٦,٣ مليون دولار لعام ٢٠٠٢. ويخصص من هذا المبلغ، ٣٠٨,٨ ملايين دولار للعنصر النقدي من الميزانية العادية، ونحو ٢٢ مليون دولار للعنصر العيني منها، و ٥٥,٥ مليون دولار للمشاريع. وتبلغ احتياجات الميزانية لعام ٢٠٠٣ مبلغ ٤٠٥,٤ ملايين دولار، منها ٣٢١,١ مليون دولار للجزء النقدي من الميزانية العادية، و ٢٢,٩ مليون دولار للجزء العيني، و٦١,٤ مليون دولار للمشاريع. وقد اشتملت الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ على أدنى حد ممكن من التمويل للاحتياجات المطلوبة لمواصلة الخدمات بالمستوى الحالي ولتلبية احتياجات التمويل الإضافية التي نتجت عن إدماج برامج جديدة أضافتها السلطات المضيفة.

رابعا - ملاحظات ختامية

١٣ - يعرب الفريق العامل مرة أخرى عما يساوره من قلق بالغ إزاء التوقعات المالية للأونروا في المستقبل، وبصورة خاصة بعد حدوث عجز متكرر في التمويل أثَّر في قدرة الوكالة على الاستمرار على مستوى ونوعية الخدمات التي تقدمها الوكالة إلى ٤ ملايين لاجئ فلسطيني. ويشدد الفريق العامل على أن المسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي لكفالة استمرار الأونروا في تقديم خدمات مقبولة من حيث نوعها، ولكفالة مواكبة الخدمات للنمو الطبيعي المطرد لعدد السكان اللاجئين.

١٤ - ويعرب الفريق العامل عن تقديره لكون الأونروا قد أحرزت تقدما كبيرا فيما يتعلق بتخفيض أثر العجز الهيكلي الذي ألمَّ بالوكالة في السنوات السابقة، عن طريق تدابير من قبيل تطبيق النظام الإداري لموظفي المنطقة لعام ١٩٩٩، مما خفض تكاليف الوكالة الخاصة بالموظفين وخفض ملاك الموظفين الدوليين، الممول من الصندوق العام للوكالة. ويشيد

الفريق العامل بالمفوض العام وجميع موظفي الأونروا للجهود الدؤوبة التي بذلوها من أجل المحافظة على العمليات الأساسية للوكالة على الرغم من المعوقات التي واجهوها في سبيل الحصول على الموارد. ويشيد أيضا بالمفوض العام لما بذله من جهود في جمع الأموال، ولالتزامه بمواصلة إبلاغ الجهات المانحة الرئيسية والسلطات المضيفة بما يستجد وإشراكهم فيه، وفتح مجالات جديدة للدعم والتمويل، والسعي إلى توسيع قاعدة الجهات المانحة. ولاحظ الفريق العام بارتياح أيضا أن الجمعية العامة قد أقرت إنشاء خمس وظائف إضافية طُلبت في ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

١٥ - وللتصدي لجميع جوانب الهموم المالية للوكالة، يدعو الفريق العامل إلى الوفاء في وقت مبكر وعلى نحو تام بالتبرعات المعلنة وغيرها من الالتزامات للأونروا، ولا سيما تسديد ضريبة القيمة المضافة ورسوم الموانئ من قبل السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية وتسديد المبالغ التي دُفعت لنقل مقر الأونروا إلى منطقة العمليات. وفيما يتعلق بمسألة ضريبة القيمة المضافة، لاحظ الفريق العامل مع التقدير أن السلطة الفلسطينية قد أخذت بنظام معدل الصفر لضريبة القيمة المضافة في قطاع غزة وأنها تنظر في تمديده ليشمل الضفة الغربية. إلا أن الفريق العامل أعرب عن قلقه إزاء رفض السلطات في إسرائيل أن تدفع، بناء على طلب السلطة الفلسطينية، مبلغ ١٥ مليون دولار من أموال السلطة المحتجزة لدى إسرائيل، مباشرة للأونروا لتسوية جزء كبير من ضريبة القيمة المضافة المستحقة على السلطة الفلسطينية للوكالة.

١٦ - وفيما يتعلق بانتقال مقر الأونروا من فيينا إلى غزة وعمان، أحاط الفريق العامل علما بجهود المفوض العام عقب تقديم الفريق العام تقريره لعام ٢٠٠١ بشأن تسوية هذا الحساب وفقا للرأي الذي أعربت عنه اللجنة الاستشارية للوكالة في الرسالة المؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الموجهة من رئيس اللجنة إلى المفوض العام ومفاده أن ''تدفع الأمم المتحدة المبلغ المعني إلى الوكالة في أقرب وقت ممكن''. ويعيد الفريق العامل الإعراب عن الرأي الوارد في تقريره لعام ٢٠٠١، وهو أن تسدد الأمم المتحدة للوكالة في أقرب وقت ممكن المبلغ المعلق المتصل بالنفقات التي تكبدتها الوكالة في نقل مقرها إلى غزة، وقدره ٥,١ ملايين دولار.

١٧ - ويعرب الفريق العامل عن جزعه لاستمرار الأثر السلبي لتدابير التقشف المتوالية التي اعتمدت خلال السنوات السابقة على العمليات الإنسانية للوكالة. ولاحظ الفريق والقلق يساوره أن نفقات الوكالة على كل لاجئ قد انخفضت من متوسط ٢٠٠ دولار في السنة خلال السبعينات إلى أقل من ٧٠ دولار في السنة خلال التسعينات. وأثرت التدابير التقشفية

في الماضي وحالات نقص التمويل المتوالية في قدرة البرامج على التوسع بمعدل يتفق مع نمو السكان اللاجئين واستلزمت في بعض الحالات تقليص أنشطة البرامج الجارية. والأكثر خطورة هو أن تلك التدابير أدت إلى تضخم أحجام الفصول الدراسية وتناوب استخدامها في المدارس التابعة للوكالة، وتزايد نسبة المرضى إلى الموظفين في الخدمات الصحية، وارتفاع عدد الحالات التي يعالجها الأخصائيون الاجتماعيون الذين يتعاملون مع أفقر اللاجئين.

١٨ - ويشعر الفريق العامل أيضا بالقلق لأن استمرار تجميد بعض الاعتمادات السابقة في الميزانية العادية مثل المنح الدراسية الجامعية وإصلاح المآوى لم يؤد إلى تقليص عدد أنشطة الوكالة في هذين المجالين فحسب، بل إلى جعلها تعتمد على التبرعات الخارجة عن الميزانية. وبالمثل، فقد أدى تخفيض الاعتمادات المخصصة لصيانة المرافق إلى تدهور الموجودات العينية الكثيرة للوكالة. ويشعر الفريق العامل ببالغ القلق إزاء أثر هذه التدابير على حياة اللاجئين الفلسطينيين. ويخشى الفريق من أن تؤدي التخفيضات في الميزانية إلى خلق مشاق اجتماعية واقتصادية خطيرة لسكان لاجئين يعيشون أصلا في معاناة، ومن أن يلقي ذلك عبئا متزايدا على السلطات المضيفة للاجئين. ولا يزال الفريق العامل يعتقد أن الأونروا تقوم بدور حيوي في الحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة، وأن توفير التمويل الكافي لبرامج الوكالة أمر أساسي لضمان ذلك الاستقرار.

١٩ - وكي تتمكن الأونروا بصورة كاملة من تقديم المساعدات الطارئة للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، حسب المتوخى في إطار نداء الطوارئ الثالث للوكالة، يناشد الفريق العامل المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لتلبية هدف النداء الثالث البالغ ٧٦,٨ مليون دولار في أقرب وقت ممكن.

٢٠ - ويوافق الفريق العامل على أن أسباب مشكلة اللاجئين عميقة الجذور وتعود إلى مسألة سياسية نشأت قبل ما يزيد على نصف قرن من الزمن، ومن الضروري أن تتم تسويتها تسوية نهائية وفقا لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. غير أن المشاكل التي يواجهها اللاجئون اليوم مشاكل إنسانية يجب معالجتها على اعتبار أنها مسؤولية دولية مشتركة. ويجب النظر إلى الخدمات التي تقدمها الأونروا باعتبارها تمثل الحد الأدنى اللازم كي يحيا اللاجئون حياة إنسانية كريمة. ولن يؤدي إجراء المزيد من التخفيضات في تلك الخدمات إلى مجرد حرمان اللاجئين ظلما من المستوى الأدنى من الدعم الذي يستحقونه، بل قد يؤدي أيضاً إلى زعزعة استقرار المنطقة بكاملها. وفوق كل شيء، يعرب الفريق العامل عن الأمل في أن يترجم الدعم الدولي للأونروا، المنصوص عليه في القرارات التي تعتمدها

الجمعية العامة سنويا والتي تعترف فيها بأهمية عمل الوكالة وتطلب فيها إلى الحكومات المساهمة فيه، إلى تدابير تضمن استمرار الوكالة على أساس مالي مضمون.

٢١ - ولذلك يحث الفريق العامل بشدة جميع الحكومات على مراعاة الاعتبارات السالفة الذكر لدى تقرير مقدار تبرعاتها للأونروا لعام ٢٠٠٣، كما يحث مرة أخرى على ما يلي:

(أ) أن تبدأ الحكومات التي لم تتبرع بعد للأونروا في التبرع لها؛

(ب) أن تقوم الحكومات التي لم تقدم حتى الآن إلا تبرعات ضئيلة نسبيا بزيادة تبرعاتها؛

(ج) أن تواصل الحكومات التي قدمت في الماضي تبرعات سخية للأونروا القيام بذلك في حينه وأن تسعى جاهدة إلى زيادة هذه التبرعات؛

(د) أن تبدأ الحكومات التي درجت على إبداء اهتمام خاص برفاه اللاجئين الفلسطينيين، سواء في المنطقة أو خارجها، في تقديم تبرعات أو في زيادة تبرعاتها؛

(هـ) أن تنظر الحكومات في تقديم تبرعات خاصة تكفي لسد العجز وتكوين رأس مال متداول لكي يتسنى مواصلة خدمات الأونروا دون توقف، ولتمكين الوكالة من استئناف تقديم الخدمات التي خفضت نتيجة لتدابير التقشف، وأن تكفل ألا يؤدي دعم الجهات المانحة للبرامج المتصلة بالطوارئ وللبرامج الخاصة أو المشاريع الإنتاجية، إلى الحد من التبرعات المقدمة إلى البرامج العادية للوكالة أو تحويلها عنها، بأي شكل من الأشكال.

الحواشي

(١) للاطلاع على أحدث تقرير للفريق العامل (A/56/430)، انظر A/56/549.

(٢) أحدث قرار للجمعية العامة هو القرار ٥٣/٥٦.

(٣) هذا يشمل نداء دام طوال السنة لمبلغ ١١٧,٢ مليون دولار ونداء تكميليا قدره ٥٥,٧ مليون دولار استدعاه التدهور الكبير في الأحوال الإنسانية الناجمة عن عودة القوات الإسرائيلية إلى احتلال المراكز السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية والعمليات العسكرية في قطاع غزة.